

"المنتدى المدني" ينظم جلسة استماع مع مدير ديوان المظالم وحقوق الإنسان في الشرطة

وفي نهاية الجلسة، أوصى المشاركون، على ضرورة احترام حقوق الإنسان وضرورة تطبيق القانون على الجميع ، وضرورة نشر التحقيقات والتقارير على موقع الشرطة ، وضرورة التعاون للمستمر بين الأجهزة الأمنية ومؤسسات المجتمع المدني.

بدورها تأخذ القضاء القانوني ضمن إجراءات معينة. مضيفاً أن ما يقارب 111 شكوى وصلت خلال العام حول سوء العاملة، ثبت صحة ما يقارب ٢٥ منها، وتم إيقاع العقوبات حولها.

وفي سياق الجلسة، ووجه الحضور للعقيد ردينة بني عودة أسئلة واستفسارات حول الهيكلية الإدارية لديوان المظالم ومن القائمون بالمهام للوكلة لديوان المظالم، مدى التقاطع بين الشرطة والأجهزة الأمنية في حال تعرض للواطن لأي انتهاك لحقوق الإنسان، أساليب التحقيق التي يقوم بها عناصر الشرطة، مدى تفاعل ديوان المظالم في نشر الثقافة الأمنية، مدى ثقة المواطنين بالشرطة، أهم المشاكل التي تواجه ديوان المظالم في عمله، خصوصية الشرطة في التعامل مع الوعي الفلسطيني، ما هي ضمانات المواطن عند تهديده من قبل أفراد الشرطة، النقص في أعداد عناصر الشرطة، دور الشرطة في القضاء العشائري، ماذا يشمل سوء العاملة، وأداء المنظومة الأمنية وآلية الرقابة عليها.

وفي الردود على الأسئلة والاستفسارات، بين العقيد بني عودة أن الهيكلية تتبع لمدير الجهاز مباشرة، ولديهم الصلاحيات للطلقة بالتحقيق بالشكاوى وتصنيفها ومتابعتها والتحقق منها، ديوان المظالم هو جهة تنفيذية، ويقوم بالتوعية وعمل زيارات غير منظمة للمنظارات والسجون، والتأكيد على حق المواطن بالتواصل مع الشرطة إذا قام أحد من عناصر الشرطة بالإخلال بوظيفته، وإذا قام بتهديد أي مواطن تكون الإجراءات بحقه مضاعفة، موضحاً عدم استخدام الشرطة للعنف، وأن الإجراءات التي قد يكون فيها عنف هي إجراءات فردية وليست من إدارة الجهاز، حيث يتم بناء قدرات عناصر الجهاز وإخضاعهم لدورات مكثفة في مجالات حقوق الإنسان وقراءة التعليمات لهم خلال الطابور الصباحي.

وفيما يخص سوء العاملة فهي تكون في كافة الحالات سواء جسدية أو نفسية ولا تقتصر على أحدها، وان من أهم المشاكل التي تواجه ديوان المظالم قناعة المواطن ان القانون لا يطبق على الأجهزة الأمنية.

جنين . علي سمودي . نظم للمنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد على قطاع الأمن، جلسة استماع مع مدير ديوان المظالم وحقوق الإنسان في الشرطة العقيد ردينة بني عودة، حضرها ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني، وحقوقيين وإعلاميين وباحثين وناشطين شبائبيين. وتأتي الجلسة ضمن التدريبات والأنشطة واللقاءات التي يعقدها المنتدى، في سياق برنامج عمله لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن، ويستهدف تعزيز الحكم الرشيد في عمل المؤسسة الأمنية.

وافتح الجلسة، الدكتور عمر رحال مرحباً بالحضور، معرباً بالمنتدى والذي يضم مجموعة من المؤسسات الأهلية للتهمة بمجالات حقوق الإنسان والإعلام والقانون ومكافحة الفساد، موضحاً تطور العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسة الأمنية الفلسطينية وعلى أهمية التعاون المشترك فيما بينها.

وقدم العقيد ردينة بني عودة في بداية الجلسة، تعريفاً حول ديوان المظالم والأدوار التي يقوم بها، حيث تأسس في عام ٢٠٠٩، وهو جهة الاتصال للباشرة ما بين المواطنين والشرطة في حال تقديم الشكوى على الشرطة، والتي تصل إلى الديوان من خلال الطرق المختلفة كالحضور للباشرة أو من مؤسسات المجتمع المدني أو الفاكس والإيميل وغيرها.

وحول آلية التعامل مع الشكوى، وضح بني عودة ، أنه عند وصول الشكوى تدخل إلى النظام ويتم تحليلها، بشكل فريق لإدارة المظالم، يتم التحقق من قانونية الملف، وجمع المعلومات والتفاصيل والتقارير الطبية التي تثبت أو تنفي التعرض لسوء العاملة، إذا تكرر اسم ضابط لأكثر من مرة في الشكوى ودون وجود إثبات لارتكابه سوء العاملة توقع عقوبة انضباطية بحقه، وفي حالة ثبوت وجود عنف وسوء معاملة يتم إحالة الملف للقضاء العسكري بعد التوصية بثلاثة مراحل ، أولها للجنة التحقيق الكبرى في جهاز الشرطة، التي تعيد فرز الملف مرة أخرى وإذا توصلت لنفس النتيجة توصي بتحويل الملف للنيابة العسكرية والتي

صحيفة القدس
الأربعاء
17/10/2018
ص 8